

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مساهمة البحث التربوي في تنمية التعليم (قراءة لبعض تجارب دول شرق آسيا)

The contribution of educational research in the development of education

عائشة بلغول^{1*}، عبد الله صحراوي²

¹ جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، (الجزائر)، a.belghoul@univ-setif2.dz

chamce61@gmail.com، وحدة البحث: وحدة تنمية الموارد البشرية

² جامعة محمد لمين دباغين، (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2021/09/01

تاريخ القبول: 2021/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2021/06/20

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على إسهامات البحث التربوي في تنمية التعليم لدى دول شرق آسيا، واتبعت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي. اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المقالات العلمية، وتوصلت إلى أن الرغبة في تحسين وتطوير الأنظمة التعليمية لدى هذه الدول صاحبه التخطيط الجيد، وإعادة بناء وتنظيم الهياكل التي ستقوم بهذه العملية، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، والتنسيق بينها في الكثير من الأحيان من أجل الوصول للهدف. كما أظهرت النتائج أهمية تفعيل دور الجامعات، حيث نجد أن أغلب هذه الدول تعتمد على نتائج الأبحاث الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أو المعاهد التابعة لها، وفي بعض الأحيان المعاهد الخاصة والتي تعنى بشؤون التربية، كما أولت للأبحاث الجامعية دعماً من خلال تقديم الحوافز والترقيات وتشجيع الأساتذة الباحثين في مجال البحث التربوي خاصة.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، التنمية، التعليم، دول شرق آسيا، تجارب البحث التربوي

Abstract:

The current study aims to identify the contributions of educational research to the development of education in East Asian countries, and it followed an analytical descriptive methodology. The study sample included a group of scientific articles that reviewed the experiences of these countries. The study found that the desire to improve and develop the educational systems in these countries is accompanied by good planning, rebuilding, and organizing the structures that will undertake this process, whether governmental or private institutions and coordinate between them in many cases to reach the objectives. The findings also demonstrated the importance of activating the role of universities, since most of these countries depend on the results of research issued by the Ministry of Education or its related institutes, and in some cases, private institutes which deal with education affairs, the existing research in universities was supported by offering incentives and promotions, as well as encouraging research professors in the field of educational science in particular.

Keywords: Educational research, development, Education, East Asian countries, Educational research experiences

مقدمة

يعد التعليم في الوقت الحالي الأداة الحيوية لتحقيق التنمية في شتى المجالات، والتي توليها دول العالم المتقدمة منها والنامية أهمية كبيرة في إحداث التغيير والتصدي للتحديات التي تواجهها. حيث تنفق العديد من الدول على التعليم أكثر من إنفاقها على القطاعات الأخرى معتبرة إياه الإستثمار الأفضل في ضل التسارع والتطورات والسباق نحو التميز.

تفرض التغيرات الحاصلة في العالم الآن على الجميع تطوير الأنظمة التعليمية بما يتماشى والإحتياجات التنموية وذلك وفقا للسياسات التعليمية التي تنشدها كل دولة. حيث يبرز دور البحث التربوي كوسيلة لتحقيق التجديد وتحسين أداء القطاع، والحصول على جودة عالية في التعليم والخدمات بأقل تكلفة.

يعنى البحث التربوي بدراسة المجالات التربوية المختلفة، من الإدارة التربوية والتعليمية، تطوير المناهج وتقويمها، تطوير أساليب التدريس، تدريب المعلمين. كما يعنى بتطوير أساليب التقويم، ودراسة الكفاية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية. الهدف الأساسي من هذه البحوث هو اتخاذ قرارات من أجل تطوير الأنظمة التربوية وتحسين الممارسات التعليمية بالدرجة الأولى، وكذلك حل المشكلات التي تعترضه وتحقيق الأهداف المنشودة.

ويظهر هذا من خلال تحديد آليات عمل البحث التربوي، حيث أولت دول شرق آسيا أهمية كبيرة له كوسيلة لتحقيق التطور الشامل في مختلف القطاعات منذ ما يزيد عن 30 سنة. واعتبرته الأداة الأنجع للنهوض بقطاع التعليم وكان هذا وفق خطط تربوية محكمة.

يتناول مقالنا الحالي ثلاثة أقسام، تحدثنا في جزئه الأول عن التعريف بالبحث التربوي، أهميته، أهدافه، مبررات الاهتمام به، أسسه، مقوماته، مجالاته، أخلاقياته، تطورات، ومشكلاته. أما الجزء الثاني من المقال فخصص للحديث عن التنمية، وتناولنا فيه تعريف التنمية، خصائصها، أدواتها، دور التعليم في التنمية والعلاقة بين التعليم والتنمية، وما يجب أن تعتمد عليه التنمية في ميدان التعليم. بالإضافة إلى ربط البحث التربوي بالتنمية ومتطلبات البحث التربوي لتحقيق التنمية في مجال التعليم. في حين كان الجزء الثالث مخصص لبعض تجارب دول شرق آسيا في البحث التربوي والمتمثلة في خمس تجارب (الصين، كوريا الجنوبية، دول جنوب شرق آسيا، اليابان، تايوان) بالإضافة إلى نتائج الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مشكلة حقيقية مفادها أن هنالك قصورا في الاعتماد على نتائج البحث التربوي في تطوير الأنظمة التعليمية في الدول النامية الأمر الذي أولته العديد من الدول العالم أهمية كبيرتا من أجل بناء

أنظمتها التعليمية وحل مشاكل مجتمعاتها والنهوض بكافة قطاعاته ومن بينها دول شرق آسيا وهنا نطرح التساؤل التالي: كيف ساهم البحث التربوي في تنمية التعليم لدى دول شرق آسيا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1. إبراز دور البحث التربوي في تحقيق التنمية.
2. كيف انتهجته دول شرق آسيا من أجل النهوض بأنظمتها التعليمية.

أهداف الدراسة:

تمكن أهداف الدراسة الحالية في:

1. التعريف بالبحث التربوي.
2. التعريف بدور البحث التربوي في تحقيق النمو للنظام التعليم.
3. التعريف بالتنمية وإسهاماتها وعلاقتها بتعليم والبحث التربوي.
4. عرض بعض من تجارب دول شرق آسيا والرائدة في مجال تطوير أنظمة التعليم لتحقيق التنمية.

عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من الأبحاث والمقدر عددها بـ 8 مقالات علمية تخص مجال البحث التربوي في دول شرق آسيا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر "المنهج الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، من أجل وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجتها، وواقعها، وتفسيرها من خلال وصف واقع تحقق الإنتاج المعرفي ومتطلباته". (12)

الجزء الأول: البحث التربوي

1. تعريف البحث التربوي:

عرف "البيلي «البحث التربوي بأنه: «محاولة منضبطة تهدف إلى التوصل إلى حلول للمشكلات التربوية، في مجالاتها المختلفة بهدف تحسين الممارسة التربوية وزيادة العوائد العلمية التربوية»". (18)

وعرف البحث التربوي بأنه: «أحد ميادين البحث العلمي، يسعى إلى التعرف على المشكلات التربوية، وإيجاد الحلول المناسبة». (9)

وعرف مصطلح البحث التربوي بأنه: «استقصاء علمي منظم، يهدف إلى إضافة معارف جديدة يمكن التحقق من صحتها عن طريق الإختبار العلمي الدقيق للمعلومات التي يمكن التحقق من صحتها».⁽¹⁴⁾

وعرف كذلك بأنه: «ذلك النشاط الموجه نحو تطوير مجموعة منظمة من المعارف العلمية حول الأحداث التي يهتم بها مختصون في مجال التربية».⁽²⁸⁾

ونخلص من كل ما سبق إلى أن البحث التربوي هو: عملية تقصي للمشكلات في ميدان التعليم ومحاولة إيجاد الحلول باستخدام الأساليب العلمية الدقيقة.

2. أهمية البحث التربوي:

تكمن أهمية البحث التربوي فيما يلي:

- ← التجديد التربوي باعتباره انفتاح وإقبال على الحياة.
- ← تقديم الأساليب العلمية لمعالجة المشكلات التربوية واتخاذ القرارات المناسبة.
- ← مواجهة حاجات المعلمين على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم وخبراتهم وكفاياتهم.
- ← تنشيط المؤسسات التربوية وتطوير برامجها وتقدير أهمية التجديد التربوي بصفة عامة.
- ← مساهمة الأبحاث النظرية في تعديل المناهج وطرق التدريس.
- ← التوصل إلى أفضل السبل التي تحقق التطوير الكمي والكيفي للمخرجات التعليمية.
- ← تنشيط مداخلات المؤسسات التعليمية وتحديد برامجها ومناهجها وأنشطتها باعتبارها منطلقات لسياسة التعليم.
- ← تقدير مواهب الغير والإرتياح النفسي الناتج عن تذوق الجمال العلمي دون تعصب أو تحيز.
- ← قياس الكفاءة الداخلية للعاملين والمؤسسات والمقارنة بين المخرجات والاحتياجات.⁽¹⁹⁾

3. أهداف البحث التربوي:

يسعى البحث التربوي من خلال دراسة أي موضوع في مجال التربية إلى تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ← الكشف عن المعرفة الجديدة: والتي يمكن من خلالها تقديم الحلول والبدائل التي تساعد في تعميق الفهم للأبعاد المختلفة للعملية التعليمية.
- ← دراسة واقع النظام التربوي: للتعرف على خصائصه، ومشكلاته البارزة، والعمل على تقديم الحلول المناسبة، بقصد زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.
- ← المساعدة في تحديد فاعلية الطرق والأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة، والعمل على تطويرها.

لـ التدريب على أخلاقيات البحث التربوي في أثناء إعداد الأعمال الكتابية (البحث، أوراق العمل ونحوها).

لـ مساعدة التربويين على معرفة الطبيعة الإنسانية، الأمر الذي يسهل التعامل الاجتماعي معها بصورة أفضل. (21)

4. مبررات الإهتمام بالبحث التربوي:

يوجد العديد من المبررات التي تؤدي للإهتمام بالبحث التربوي نوجزها فيما يلي:

لـ أن التربية مجال من مجالات تطبيق الفكرة والنظرية.

لـ أن التربية الفعالة هي المصدر الرئيسي الذي يخلق الطاقات الفكرية.

لـ التحدي الهائل الذي تواجهه التربية نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية وضع التربية في أزمة حادة.

لـ الدور الفعال الذي تحدثه الدراسات التربوية في تغيير مجرى الأمم. (20)

5. أسس البحث التربوي ومقوماته:

يرتكز البحث التربوي على مبادئ وأسس ثابتة، يمكن إيجازها فيما يلي:

لـ تخطيط البحث التربوي:

ويعني استشراف المستقبل في التربية من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة، متكاملة، وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة. وكذلك إلى الربط في النهاية بين التنمية التربوية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

لـ تنسيق البحوث التربوية:

يعني التنسيق تفهم الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع في كافة جوانب النشاط الإنساني، وعن طريقه يمكن الحصول على الموارد المالية التي يمكن استغلالها للاستغلال الأمثل لتنفيذ البحوث التربوية. ولكننا نجد التنسيق بين وحدات أجهزة البحوث ومجالاتها الأساسية شبه معدوم. كما نلاحظ أن الوحدات البحثية المتخصصة هي وحدات منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض، ولكل منها برنامج خاص، والذي يعمل حسب التخصصات. ولتحقيق التنسيق يتطلب الأمر تعاون الأجهزة البحثية في الواقع العملي.

لـ متابعة البحوث التربوية:

تعد عملية متابعة البحوث التربوية من أحدث أسس التربية. وهي تعني ملاحقة عملية التنفيذ وتحديد درجة النجاح والفشل فيه خطوة بخطوة، التنبؤ باحتمالات الانحراف عن الخطة البحثية، ومن ثم العمل على تلافيها قبل حدوثها. كما أن المتابعة أهم خطوات التخطيط للأجهزة البحثية التربوية والتي يمكن أن

تعطي نتائج جيدة لو أحسن استخدامها. كذلك المتابعة الفعالة يجب أن لا تقف عند مرحلة التنفيذ للبحوث التربوية، بل يجب أن تتعداها إلى عملية أكثر عمقا هي عملية تطوير فاعلية البحوث التربوية عن طريق التغذية الراجعة.

١- تمويل البحث التربوي:

يعد التمويل من المقومات الهامة في نجاح البحوث التربوية وتأتي هذه الأهمية في تحقيقها للأهداف والخطط التربوية وتنظيم البحوث التربوية وتطبيقاتها وتجديدها عن طريق إدخال وسائط وبدائل تربوية جديدة تقنية وحديثة، فلا يمكن أن يتحقق أي تقدم ما لم يكن من الميسور الحصول على التمويل اللازم لإجراء البحوث والصرف عليها وعلى مستلزماتها وأدواتها، وأجهزتها والعاملين فيها.

٢- تقويم البحث التربوي:

تهدف عملية تقويم البحوث التربوية إلى ما تحقق منها، المستهدف تحقيقه من نتائج هذه البحوث، والكشف عن أسباب القصور التي أدت إلى عدم تحقيقه، وذلك بغرض وضع خطة لعلاجها في المستقبل. كما تهدف عملية تقويم البحوث التربوية إلى قياس مدى وكيفية تطويرها وتحديث النواتج التربوية ومدى كفاءتها. (4)

نخلص إلى أن أسس البحث التربوي تسير وفق تخطيط منظم ودقيق، بمدخلات وعمليات ومخرجات بالإضافة إلى تغذية راجعة تسمح بالإستمرارية في التقدم والتطور بشكل من.

6. مجالات البحث التربوي:

نورد فيما يلي مجموعة من المجالات التي يختص البحث التربوي في دراستها:

١- البحوث في فلسفة التربية:

يهدف هذا النوع من البحوث إلى دراسة الفلسفات التربوية المختلفة، وأصولها النفسية والاجتماعية، وهي تهتم اهتماما خاصا بقضية الأهداف التربوية ومصادر اشتقاقها.

٢- بحوث في تاريخ التربية:

وتهدف هذه البحوث إلى دراسة تاريخ تطور التربية والنظام التعليمي في العصور المختلفة، من حيث أهدافها ومناهجها ومؤسساتها التربوية.

٣- بحوث في علم اجتماع التربية:

وتهدف إلى دراسة علاقة التربية بالقضايا الاجتماعية المختلفة كالتنمية والتغيير والتطور الثقافي، ودراسة القوى الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيها، كما تدرس أدوار المؤسسات التربوية المختلفة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

٤. بحوث في الإدارة التربوية والتخطيط واقتصاديات التعليم:

يهدف هذا النوع من البحوث إلى التخطيط للتعليم من حيث الكم والكيف، والتنظيمات الإدارية للتعليم على المستوى القومي والإقليمي وعلى مستوى المؤسسات التعليمية، كما تهتم بدراسة القضايا المرتبطة بالتعليم كالتسرب والأحجام والكفاية الداخلية والخارجية واقتصاديات التعليم وكلفته وتمويله...

٤. بحوث في التربية المقارنة:

ويهدف هذا النوع من البحوث إلى دراسة الأنظمة التربوية وأوضاعها في البلدان المختلفة والمقارنة بين هذه الأوضاع، والاستفادة من تجاربها في تطوير النظم التربوية المحلية وإصلاحها.

٤. بحوث في مناهج وطرق التدريس:

ويهدف هذا النوع من البحوث إلى دراسة مناهج التعليم وأسس بنائها وتقويمها، كما يختص بدراسة طرق التدريس المختلفة للوصول إلى أكفئها وأكثرها تحقيقاً للأهداف التعليمية.

٤. البحث في تكنولوجيا التعليم:

ويختص هذا النوع من الأبحاث بدراسة الوسائل التعليمية المختلفة وأثرها في كفاءة العملية التعليمية، وهي تهتم اهتماماً خاصاً بالوسائل التعليمية الحديثة كالحاسوب، شبكة المعلومات، التعليم المبرمج...

٤. بحوث علم النفس التربوي:

يتعلق هذا النوع من البحوث بدراسة الصحة النفسية للمتعلم ودراسة شخصيته والمؤثرات المختلفة التي تؤثر فيها. كما تهتم بدراسة نظريات التعليم ودوافعه وعملياته وأساليب التوجيه والإرشاد التربوي النفسي. (16)

7. أخلاقيات البحث التربوي:

يحتاج الباحث إلى الالتزام بمدونة قواعد السلوك الأخلاقية والتي تعود بالتأثير الكبير على البحوث التربوية نوجزها فيما يلي:

٤. ينبغي أن يحافظ الباحث على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من المستجيبين، لا يجب الكشف عن أي معلومات أو تفاصيل في أي من السجلات أو التقارير دون إذن منهم.

٤. لا ينبغي للباحث أن يستخدم الكاميرات أو الميكروفونات أو أجهزة التسجيل المخبأة دون إذن المستجيبين. وعلى نحو مماثل، لا ينبغي أن تستخدم المراسلات الخاصة من دون إذن المجيب المعني.

لـ في دراسة تجريبية، عندما يستخدم المتطوعون كموضوعات، ينبغي على الباحث شرح الإجراءات بالكامل (على سبيل المثال، تستمر التجربة لمدة ستة أشهر)، إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها هذا الإجراء والمطالب التي سيطلبها من المشاركين في الدراسة (مثلاً: الأشخاص سيُطلب منهم البقاء لمدة ساعة بعد ساعات الدراسة، وما إلى ذلك). إذا أمكن، يجب إعلام الأشخاص بالغرض من التجربة أو البحث. يجب الحصول على موافقة الوالدين أو الأوصياء على التعليم عند التعامل مع الأطفال (القاصرين)، أو الطلاب ذوي الإعاقة العقلية. تعرف هذه الظاهرة باسم الموافقة عن بعد، وينبغي أن يقبل الباحث أن الأشخاص يتمتعون بحرية رفض المشاركة في التجربة أو الانسحاب منها.

لـ يجب على الباحث جعل بياناته متاحة لأقرانه بغية التدقيق.

لـ ينبغي للباحث أن يعطي التقدير الواجب لجميع الأفراد الذين ساعدوه في إجراء البحوث، أو بناء الأدوات، أو جمع البيانات، أو تحليل البيانات، أو إعداد تقرير البحث. (27)

8. تطورات البحث التربوي:

شهد البحث التربوي جملة من التطورات نذكرها كالتالي:

لـ رغم أن الوضع المعرفي الخاص بالبحث التربوي لا يزال متأثراً إلى حد ما بالعلوم الإنسانية إلا أنه انتقل من العالم الأكاديمي ليصبح جزءاً من نشاط مهني أوسع، يتضمن النشاطات التعاونية، المشاركة، والمتمركزة في المدرسة.

لـ حقق درجة من الاستقلالية عن العلوم الإنسانية التي تحكمت به في الستينيات.

لـ أظهر البحث التربوي المصمم خصيصاً لفهم المواقف المدروسة تحديداً وجود تباينات واضحة في فهم عالم التربية من الأفراد الباحثين.

لـ أضحت البحث التربوي جزءاً أساسياً من العملية التربوية. (13)

9. مشكلات البحث التربوي:

تؤدي المشكلات التربوية إلى خلق فجوة واسعة بين البحث التربوي والممارسات التربوية تحول دون الاستفادة من نتائجه نورها فيما يلي:

لـ انفصال البحث التربوي عن الممارسة التربوية.

لـ عدم الوعي لأهمية البحث التربوي.

لـ غلبة أنواع معينة من البحوث التربوية على غيرها (عدم التوازن).

لـ عدم كفاية الموارد المادية.

لضعف التواصل بين المنتجين للبحث والمستهلكين له.

لقلة عدد الباحثين ومساعدتهم.

لعدم وجود سياسة محددة للبحث التربوي.

للإفتقار إلى جو البحث والدراسة.

لهجرة الكفايات العلمية.

لضعف التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي.

لتجاهل السلطة التربوية للبحث التربوي. (22)

الجزء الثاني: التنمية والتعليم ودور البحث التربوي في التنمية التعليم.

لا يفوتنا الحديث عن التعليم دون الحديث عن إسهاماته في تطور المجتمعات، إذ يعتبر وسيلة رئيسية لحل المشكلات التي تواجهه وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ... وكذلك رقيها ومواكبة التطورات في الحاضر والمستقبل. ولا يخلو أي نظام تعليمي من مشاكل وقصور يحتاج إلى حلها، لضمان استمرارية عجلة التنمية. ويأتي دور البحث التربوي هنا كأداة لصقل هذا النظام وتقديم الحلول المناسبة له من خلال دراسة مشكلاته بشكل علمي ودقيق وهو ما سنتحدث عنه بنوع من التفصيل فيما يلي.

1. تعريف التنمية:

عرفت التنمية على أنها: «القدرة على النمو انطلاقاً من الإعتماد على الذات». (17)

وعرفت أيضاً على أنها: «ذلك التغير الاجتماعي المخطط والمقصود والذي يراد به إدخال أفكار جديدة. وكذلك النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبة بهدف تحسين الحياة وتطويرها في مجتمع ما للوصول به إلى خيره ورفاهيته». (23)

وعرفت أيضاً بأنها: «العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة في حدود فترة زمنية محددة». (10)

وعرفت كذلك بأنها: «التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح في التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه». (11)

2. خصائص التنمية:

للتنمية خصائص واضحة تتمثل فيما يلي:

لـ التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع، وهي تعنى بإحداث التغيير الشامل في المجتمع.

لـ التنمية عملية مستمرة، فهي ذات طبيعة مستمرة ومتصلة كونها ترتبط بعمليات التغيير المطلوب ومواكبتها في المجتمع.

لـ التنمية عملية مخططة، لأن تحقيق التنمية لا يمكن أن يأتي بشكل عشوائي أو تلقائي. لذا لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.

لـ التنمية عملية استثمارية تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج، وبالتالي فإن الاستثمار يمثل العلاقة المميزة للتنمية.

لـ التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية، لأن التنمية تسعى إلى إحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تقود إلى رفع مستوى المعيشة وهي تستهدف تحقيق رفاهية المجتمع.

لـ التنمية مسؤولية إدارية: ولتحقيق التنمية لابد من وجود أجهزة إدارية ذات فاعلية، لذلك التنمية تعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

لـ التنمية الجذابة: إذ يجب أن تكون التنمية جذابة وشديدة الجاذبية للمساهمين والمستفيدين منها. (6)

3. أدوات التنمية:

تقوم التنمية على عناصر أساسية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية... وتمثلت في:

لـ العنصر البشري:

يعد الإنسان المحور الأساسي للعملية التنموية في أي مجتمع، فأى تغير ثقافي أو إجتماعي في بنية المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لا بد أن يتأثر به الإنسان، لذلك فإن تثقيفه وتربيته عاملان أساسيان في نقصان وزيادة التنمية. لذا وجب أن تنفق الأموال على الأفراد من أجل إعدادهم المهني ورعايتهم الإجتماعية والتربوية. أثبتت العديد من الدراسات الإقتصادية والإجتماعية عظم العائد التنموي للاستثمار التعليمي، حيث تكمن أهمية العنصر البشري للتنمية في توفره على الوعي بأهداف التنمية وأهداف التربية على سواء، وهذا ما يسهم في رفع عملية التنمية وتغيير كافة الأوضاع التقليدية التي تسود المجتمع.

لـ النظام التعليمي:

إن بناء العنصر البشري يعتمد في مقامه الأول على تطوير نسق التعليم في المجتمع بمركباته النظامي (المدارس والجامعات والمعاهد) أو غير النظامي (برامج التدريب المهني والوظيفي)، واللائق من طريق وسائل الاتصال والإعلام والتنظيم الاجتماعي والسياسي، بحيث يكون الهدف العام لنسق التعليم، تزويد البشر دون تفرقة بالمعارف وعمليات التنظيم والإنتاج في المجتمع، بصورة مستمرة ومتطورة قائمة على تأكيد الهوية الحضارية من ناحية واعتماد العلم أساسا لإتخاذ القرارات من ناحية أخرى.

٤. القدرة التكنولوجية:

تعد من أدوات التنمية المهمة والتي تمارس بها الدول الغربية الهيمنة على مقدرات النمو الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. حيث تعتبر غير متوائمة مع إشباع الإحتياجات الأساسية لجميع فئاتها، وهذا ضمن الغزو التكنولوجي في إطار التنمية المستعارة. لذلك وجب التوصل إلى تكنولوجيا متصلة بالصناعات الأساسية اللازمة للبنية التحتية للتطور التكنولوجي والصناعي، ولخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا من خلال تشجيع البحث العلمي وتطوير مراكز البحوث. كما يجب دعم البحث والتطوير في مجال العلم الحديث والتكنولوجيا مع التركيز على بعض الميادين التي يتوقع لها أن تكون رائدة في التطور الإنساني ككل، وأن يكون لها أهمية حاسمة في الصراع التكنولوجي مستقبلا. (2)

4. دور التعليم في التنمية:

يلعب التعليم دورا خاصا في تحقيق أهداف التنمية المنشودة وهو يحدد ذاته أحد الأهداف الأساسية للتنمية. ويتحدد دور التعليم في التنمية بصورة عامة فيما يلي:

١- تكوين قاعدة إجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في المجتمع.

٢- تنمية وتعديل القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية، ومنها قيمة العمل والإنتاج، وكذلك دعم الاستقلالية في التفكير، ونبد الإتكالية والنزعة الاستهلاكية غير الرشيدة. بالإضافة إلى إطلاق القدرات الإبداعية والابتكارية لأفراد المجتمع.

٣- تأهيل القوة البشرية كما وكيفا، اللازمة لقطاعات العمل المختلفة وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة، وتنمية قدراتها المختلفة اللازمة للتعايش الفعال مع المستحدثات العلمية والتكنولوجية المستمرة بما يحقق دفعة قوية للجهود الرامية إلى تنمية المجتمع. (8)

5. العلاقة بين التعليم والتنمية:

تكمن العلاقة بين التعليم والتنمية في ثلاث نقاط رئيسية هي:

• توفير التعليم كأداة لاكتساب المهارات: وهذا من خلال تطوير العنصر البشري علميا وفنيا وتزويده بالأفكار والمعلومات الضرورية التي تنسجم مع التطورات المتسارعة.

• ربط التعليم بالإحتياجات: وهذا من خلال ربط التعليم باحتياجات سوق العمل من الاختصاصات والمهن المختلفة، حيث نجدها في تغير مستمر إذ أن الطلب يفترض المواكبة، وهذا الأمر يتطلب استجابة قطاع التربية والتعليم لتلك الاحتياجات التي لا تقتصر على توفر القوة العاملة فحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى تطوير نظام التربية والتعليم وتحديد المناهج والأساليب.

• التعليم حق اساسي يدل على وضع المجتمع: فيؤكد أن التعليم له مؤشرات اقتصادية وتنموية. (15)

وفي نفس السياق أوضح (أمبوسعيدى)⁽³⁾ العلاقة التنموية بالتعليم واعتبرها علاقة متأصلة في جذورها، حيث أن العديد من دول العالم تربط بين التعليم والتوجهات المستقبلية في مجال التنمية وقد صنفها فيما يلي:

التنمية الاجتماعية: حيث تكمن العلاقة بينهما في مساعدة التعليم للأفراد على فهم انفسهم ومجتمعهم، أي أن التعليم يجعل حياة الأفراد أكثر صحة وجدوة لأنهم يكتشفون من خلاله قيمة الحياة والتضحية الاجتماعية والإنتاجية في الحياة، فيعملون على ترجمة ذلك في حياتهم فيصبح المجتمع بذلك أكثر تقدما وتطورا.

علاقة التعليم بالتقدم والتطور في مجال التكنولوجيا: لا يمكن أن يكون هناك تقدما تكنولوجيا في مجتمع ما، دون أن يكون هناك شعب متعلم يعرف كيف يستخدم التكنولوجيا ويوظفها في حياته. فالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة يحتاج إلى ثقافة تكنولوجية، والتي يجب أن يمتلكها كل فرد، وهذا يتم من خلال ممارسته للتكنولوجيا في العملية التعليمية التي يمر بها في سنوات حياته الدراسية.

التنمية الاقتصادية و التعليم: لا يمكن تصور وجود نهضة اقتصادية في بلد ما دون ان يكون ركيزتها الأساسية التعليم بأشكاله ومراحله المختلفة، فمن يقود هذه النهضة هم الأفراد المتعلمون سواء أكانوا عمالا أم متخذي قرارات من مهندسين، وإداريين، وخبراء متخصصين وغيرهم.

علاقة دخل الفرد بالتعليم: يرتبط دخل الفرد الشهري أو السنوي والدرجة العلمية الحاصل عليها ارتباطا اجابيا. فكلما ترقى الفرد في سلم التعليم كلما كان دخله الشهري أو السنوي أعلى وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالمركز الذي تبوؤه في المؤسسة، ومنها ما يتعلق بقدرة الشخص الحاصل على مستويات عليا من التعليم من إيجاد الفرص المناسبة لزيادة دخله كالدخول في مشاريع استثمارية وغيرها.

علاقة التعليم بالتجارة: ويتضح ذلك من خلال استقطاب مؤسسات تعليمية مرموقة من خارج الدولة لفتح فروع لها، يجعل عملية التنمية متسارعة ومربحة. إن العديد من دول العالم المختلفة في الغرب كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا وألمانيا، وفي شرق آسيا كماليزيا هناك نسبة لا بأس بها من ميزانياتها تأتيها من الطلبة الدارسين في جامعاتها ومعاهدها من دول العالم المختلفة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل هؤلاء الطلبة يأتون من دول لا تمتلك الإمكانيات المادية للقيام بالبحوث والدراسات، لكن لديها أفراد يمتلكون عقولا جبارة، فعندما يذهبون إلى الدول الغربية للتعليم تفتح لهم جامعات ومعاهد للقيام بالبحوث والدراسات والإختراعات التي يكون انعكاسها وتطبيقها المباشر على الدول التي احتضنتهم وقدمت لهم التسهيلات، فهم بذلك يساهمون في تطور تلك المجتمعات وتقدمها. ان اسهامات التعليم في مجال التنمية لا يمكن حصرها، لكن لكي يكون هذا الاسهام فاعلا فلا بد ان يكون ذا جودة وكفاءة عالية وله أهداف محددة وواضحة يسعى إلى تحقيقها على المدى القصير و البعيد.

6. ما يجب أن تعتمد عليه التنمية في ميدان التعليم:

أشار (Reeves) إلى أن نجاح تنمية مجال التعليم يعتمد على:

- ـ أن تكون مرتبطة بالممارسات التربوية والتعليمية ولها تأثير مباشر عليها.
- ـ أن تكون ذات صلة وثيقة بالبحث العلمي وألا تكون عشوائية أو اجتهادية.
- ـ أن تكون مركزة ذات أهداف واضحة ومباشرة. (7)

7. ربط البحث التربوي بالتنمية:

حتى تخرج البحوث التربوية من كونها فقط تقارير علمية تفصيلية ضخمة أو أوراقا علمية منشورة في مجلات علمية متخصصة، لتصبح نتائجها ملموسة على أرض الواقع في مجالات التنمية المختلفة، يجب تطبيق آليات متعددة لربط البحث التربوي بالتنمية:

- ـ وجود قنوات فعالة للاتصال والتعاون بين الجهات البحثية والأكاديمية من جهة، والجهات المستهدفة من نتائج الأبحاث من جهة أخرى.
- ـ وضع خطة استراتيجية وطنية شاملة للبحوث التربوية علما بأن إعداد خطة من هذا النوع يتطلب توفر كما هائل من المعلومات والإحصائيات الدقيقة، وتكلفة جميع الجهات التخطيطية والتنفيذية والإنتاجية والبحثية لإعدادها.
- ـ تشجيع مساهمة المستفيدين من البحوث (الجهات التنفيذية) في دعم البحوث حتى وإن كان مصدر الدعم في حد ذاته (كدعم مادي) ليس سببا في تطبيق نتائج البحوث.

لـ ضرورة تقويم مقترحات البحوث، حيث إن تقويم الجهات المستفيدة غالبا ما يكون عاما وغير دقيق للاستمرارية على مدى البحث ونظرا لاختلاف الأقسام والإدارات التي يوجه لها البحث للتقويم داخل الجهة التنفيذية الواحدة.

لـ تعيين متخصصين في بعض الجهات التنفيذية لتحديد المشكلات البحثية وتعريفها علميا أو وضع قواعد معلومات تساعدهم في تحديد هذه المشكلات البحثية.

لـ وضع آليات للإطلاع على البحوث القائمة والمنتھية لدى الجهات البحثية الأخرى بغرض البناء عليها وعدم الازدواجية في عمل البحوث. (9)

8. متطلبات البحث التربوي لتحقيق التنمية في مجال التعليم:

حتى يتوفر للبحث التربوي فرص للتطوير والتنمية، لا بد من بعض المنطلقات الأساسية لا بد من توفرها نذكرها فيما يلي:

لـ مرونة التفاعل بين منظمتي التربية والبحث العلمي، حيث توفر منظومة التربية لكل من منظومة البحث العلمي والبحث التربوي مدخلاتهما ومادة البحث ومحتواها، في المقابل توفر منظومة البحث العلمي السياق العام للعمل العلمي في مجال التربية.

لـ الترابط الموجود بين منظومة البحث التربوي ومنظومة التربية والبحث العلمي من ناحية والسياقات النوعية والمشهد الوطني والإقليمي والعلمي من ناحية أخرى.

لـ الشراكة الموجودة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من ناحية ومراكز البحث التربوي سواء كانت منفصلة أو تابعة لوزارة التربية والتعليم.

لـ تذليل عقبة الحواجز بين البحث التربوي وصناعة القرار، وهذا من خلال آليات تقوم بتبسيط البحث وترجمته وتحويله إلى لغة يفهمها صانع القرار. (1)

القسم الثالث: تجارب بعض دول شرق آسيا في البحث التربوي.

1. التجربة الصينية في مجال البحث التربوي:

اعتمدت الصين في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات "التعليم كأساس للتحديث الوطني". وهذا من خلال:

لـ هيكلية سياسات أولويات البحث التربوي:

هدفت من خلال هذه الخطوة إلى تطوير شبكة وطنية من مؤسسات البحث التربوي، التي هيكلت لتنظيم المشاريع البحثية على المستويين الوطني والمحلي. حيث يتم صياغة المبادئ التوجيهية والسياسة الخاصة بالبحوث من قبل السلطة المركزية، وتم تحديد أولويات البحث في ضوء أهداف التنمية، الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الوطنية من خلال الآليات مركزة والمحلية. ويتم هيكلة البحث في نظامين متوازيين لكن متفاعلين لمنظمات البحث، أحدها حكومي (معاهد البحث التربوي التابعة للإدارات التعليمية على المستويين المركزي والمحلي) وأخرى من منظمات أكاديمية غير حكومية.

للم تعزيز السياسات الوطنية:

من أجل التوجيه المناسب والتنسيق وتقييم كفاءة وفعالية مشاريع البحث التربوي، اشتملت الجوانب الرئيسية لسياسات البحث الوطني في الصين على ما يلي:

- لـ توجيه البحث التربوي نحو القضايا النظرية والعلمية الرئيسية في تطوير التعليم، بحيث تهدف إلى المساعدة في صنع القرار العلمي في التعليم.
- لـ التركيز على البحوث التطبيقية مع إعطاء الأهمية الواجبة للبحوث الأساسية.
- لـ دراسة القضايا التعليمية من منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواسعة.
- لـ يجب أن يكون هنالك تعاون في البحث بين المدرسة والأسرة والمجتمع ككل.
- لـ يجب الحفاظ على التقاليد في التعليم الصيني بينما يتم إدخال عناصر التحديث في التعليم.
- لـ يجب تشجيع الحرية في البحث العلمي.
- لـ يجب نشر نتائج المشاريع البحثية على نطاق واسع وتطبيقها في الممارسة التعليمية.

للم آليات تقييم البحث وتأثيره:

واعتمدت في هذا على مراجعة وتقييم الأبحاث في شكل تقارير مرحلية سنوية، من قبل اللجنة التوجيهية الوطنية لبرمجة البحوث التربوية لكل فريق مشروع بحثي. حيث يجري كل من التقييم التكويني والختامي للمشاريع البحثية ذات الأولوية، ويتم التركيز في ذلك على: أهمية الدراسة المقترحة، وكفاية تصميم البحث، ومؤشرات قائد وأعضاء فريق البحث، والقيم المحتملة في تطبيق النتائج المتوقعة. عند اكتمال المشاريع ذات الأولويات من التقييم اللجان الفرعية، يتم إجراء التقييم النهائي من قبل مجموعة من الخبراء والعلماء المدعويين، ويتم كتابة تقارير التقييم الرسمية وإدراجها في ملف المشروع البحثي قيد المراجعة. ويتم نشر معظم الأبحاث الخاصة بهذه المشاريع البحثية. (32)

2. تجربة كوريا الجنوبية في مجال البحث التربوي:

اشتهرت كوريا الجنوبية بأبحاثها التعليمية، بسبب مساعدي معهد تطوير التعليم الكوري (KEDI) الذي تأسس في عام 1972. هو معهد بحثي شامل يغطي مجموعة كاملة من أنشطة البحث التربوي التي تشمل الأبحاث السياسية عالية القوة مثل التعليم الكوري، وتطوير المناهج وإنتاج مواد ها. وهي محاولة ناجحة لتركيز موارد الأمة من الناحيتين المادية والبشرية، وتطوير القدرة على البحث التربوي المكثف. لقد جندت كوريا عدد كبير من الباحثين المدربين خارج الوطن كما أنها كانت تعتمد إلى إرسال أعضائها للترقية في الخارج وبالتالي جعلت نفسها وسيلة رئيسية للتبادل الدولي. بالإضافة إلى معهد تطوير التعليم الكوري (KEDI) هنالك معاهد بحثية أخرى. (25) مثل:

المعهد الكوري للمناهج والتقييم: يكمن تخصصه في تطوير المناهج وتقييمها، وتقييم المعلمين والطلاب، ويشترك كذلك في تطوير المناهج والأبحاث التربوية والتعليم الإلكتروني.

المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث (KICE): تم الإعلان عن فكرة إنشاء المعهد كجزء من مشروع قانون إصلاح التعليم الكوري في عام 1995، وأعلنت الفكرة رسمياً في 1998، ويقوم المعهد بصنع السياسة التعليمية وإجراءات التنفيذ والمشاريع البحثية، ويتكون المعهد من أربع أقسام رئيسية وهي:

قسم أبحاث المناهج والكتب المدرسية.

قسم أبحاث التعليم والتعلم.

قسم أبحاث التقييم التربوي.

قسم إدارة الاختبارات الوطنية. هذا بالإضافة إلى مكتب الإدارة التربوية، مركز الحاسب الآلي والمعلومات، مكتب التخطيط والتطوير مكتب اختبارات قبول الجامعات.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للمعهد في الارتقاء بنوعية التعليم المدرسي ونمو التعليم العام في البلاد من خلال البحوث وتطوير المناهج في كافة المراحل التعليمية وتنفيذ التقييم التربوي، وعليه فقد تمثلت المهام الكبرى للمعهد في المحتوى التعليمي، طرق التدريس، تقييم الطلاب. وعليه فقد عني المركز بـ:

تطوير تقنيات التعليم والتعلم.

تطوير الكتب المدرسية وترخيصها، والتنسيق مع الوزارة التربوية والموارد البشرية.

تطبيق الاختبارات التربوية على مستوى الدولة.

وضع معايير الأداء وكفاءات المتعلمين. (5)

بالإضافة إلى المعهد الوطني للتقييم التربوي والمعهد الكوري للبحث في العلوم السلوكية والذين يلعبان أدواراً تنسيقية وطنية. وربما يكون البحث التربوي في كوريا الجنوبية أقرب إلى النموذج الغربي الأمريكي في صنع السياسة التعليمية، حيث أن معظم المشاريع البحثية تحمل تداعيات علمية يكون الميل فيها إلى المنهجية الغربية متجاوزاً المناهج التقليدية للبحث. (25)

3. تجربة جنوب شرق آسيا في البحث التربوي:

تمثل الدول (بردوي دار السلام، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند) جنوب شرق آسيا وتنتمي كلها إلى اتحاد إقليمي يسمى رابطة دول جنوب شرق آسيا "أسيان". تعزز هذه الجمعية مجموعة من التبادلات الإقليمية والجهود التعاونية في الغالب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أولت البلدان الستة للتعليم أهمية كبيرة، باعتباره استثماراً قيم في ضمان مستقبل أطفالها. ولقد تميزت أنظمتها التعليمية بمركزيتها في تحديد السياسات على مستوى مركزي. ومع ذلك فقد كانت هنالك جهود متزايدة لتحقيق اللامركزية مع القيم التي يتم وضعها على التعليم كوسيلة للحراك الاجتماعي.

وقد عملت البلدان الستة على تحسين جودة التعليم على مستوى كل دولة وهذا من خلال: تحسين وتحديد المناهج الدراسية، على المستويين الابتدائي والثانوي وتشمل هذه المشاريع المتعلقة بالمناهج المدارس الابتدائية، الأدوار غير التقليدية للمعلمين، والتعليم العام على مستوى الثانوي. وجعل التعلم أكثر جدوى وملائمة للأطفال، على شكل تخطيط القوى العاملة على أساس العديد من التغييرات مع إعطاء التعليم المهني المزيد من التركيز والاهتمام.

لسعيها الكبير نحو تطوير التعليم اعتمدت البلدان الستة على زيادة دور البحث التربوي، وهذا من خلال إنشاء مكاتب لتطوير التعليم، وأقسام للتخطيط والبحث التربوي، ووحدات البحث في مجال التربية. وقد اعتمد كبار صانعي السياسات في مجال التعليم لكل بلد على منح العضوية في المجموعة الاستشارية لمراجعة البحوث (SEARRAG) وهي ما تسهل عملية الإطلاع على نتائج البحوث التربوية ومشاركتها مع أقرانهم. وكذلك معرفة كيف يمكن لهذه البيانات أن تساهم في اتخاذ قرارات سياسية أكثر فعالية في الأنظمة التعليمية الأخرى، وقد انتهجت سياسة واضحة من أجل تنمية البحث التربوي وتمثل في:

➤ تحديد أولويات البحث التربوي:

اعتمدت هذه المرحلة على تخطيط البحث وتقسيمه إلى مستويين الوطني والإقليمي، ثم تحديد أولويات البحث التربوي والتي تعتبر إحدى ميزات أنشطة المجموعة الاستشارية لمراجعة البحوث (SEARRAG) حيث تجري مراجعات حول مجالات البحث التربوية التي تعتبر مهمة في رأي أعضائها. وقد حددت مجالات

البحث في : "الإهتمام بالدور المستقبلي للجامعة، نمو الأطفال والمراهقين، وذلك من خلال تنميتهم (فكريا عاطفيا جسديا وروحيا، وكيف يتعامل الأطفال مع العالم المتغير)، التعليمي المهني، جوانب اقتصاديات التعليم بالإضافة إلى القضايا البيئية (وكيف يمكن للمدارس أن تساعد في إعداد الأطفال للقيام بدورهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية)".

تنظيم وإدارة البحث التربوي:

اعتمدت جميع المناطق في إجراء أبحاثها التربوية بشكل أساسي، على وحدات البحث التابعة لوزارة التربية والتعليم وهذا من خلال موافقتها على مجالات البحث المحددة. وتمويل المشاريع المقترحة في العديد من البلدان، كما ساهمت الجامعات في تشجيع البحث من قبل الباحثين، وتطوير مهارات الموظفين العاملين في وحدات البحث من خلال: تقديم الحوافز والدعم المالي، السعي إلى تدريب الباحثين الجدد على مهارات اللازمة للبحث، بالإضافة إلى إشراك المعلمين وتدريبهم. وقد كان للتمويل الممنوح من طرف الحكومات وكذلك الوكالات المانحة دورا في إدارة هذه المشاريع.

نشر نتائج البحوث والاستفادة منها:

اعتمدت البلدان الستة على نشر الأبحاث على المستوى الوطني في عدة أشكال منها: الندوات الوطنية، السنوية لجمعية البحث التربوي، الندوات الإقليمية وكذلك المؤتمرات الدولية حول المواضيع المختارة. وقد ساهم نشاط المنظمات المختلفة في البلدان الستة، إلى جمع ونشر المعلومات الخاصة بالأبحاث الوطنية والتبادل الإقليمي بين المناطق. وقد اعتمدت المجموعة الإستشارية لمراجعة البحوث (SEARRAG) خدمة الببليوغرافيا والتلخيص وتوثيق بيئة البحث لكل دول الأعضاء بحيث وفرت سهولة تداول نتائج الأبحاث والاستفادة منها، وكما ساهم هذا النشاط في اتخاذ قرارات السياسة التعليمية وتنفيذها في جنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى أن الجهود المبذولة من طرفها لجمع ونشر الملخصات البحثية ستساعد أيضا على تقويم عملية البحث في المنطقة ككل. واعتمدت الدول الستة على نشر الأبحاث في المجالات العلمية بشكل أوسع من المستوى المحلي والوطني إلى الإقليمي والدولي. (24)

4. تجربة اليابان في مجال البحث التربوي:

سعت اليابان منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى تطوير نظامها التعليمي وهذا بما يتناسب ونموها الإقتصادي، بسبب التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال في المجتمع الياباني، ومن أبرز جوانب السياسات التعليمية لتلك الفترة ما يلي:

➤ الإهتمام بالخصائص الفردية للطالب.

لـ التحول من النهج الجماعي إلى النهج الفردي في التدريس والتعليم في المدارس.

لـ التركيز على التعليم مدى الحياة.

لـ تدويل التعليم وهذا ليتناسب مع تدويل المجتمع الياباني.

في منتصف التسعينيات عززت اليابان الإصلاحات التعليمية وهذا استجابة للبيئة المتغيرة بسرعة فيها مما يسهم في إكساب المتعلمين لديها المهارات المعرفية، بالإضافة إلى المهارات العامة. وقد انقسم البحث التربوي إلى مرحلتين (30):

المرحلة الأولى: قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان البحث التربوي في اليابان بالدرجة الأولى يقتصر على تراكم الإحصائيات من قبل الوكالات الحكومية، والبحث الأكاديمي في الجامعات، والمتعلقة بالمخيمات والأساليب التعليمية.

المرحلة الثانية: بعد الحرب استندوا في بناء التعليم على بحوثهم التربوية مستخدمين في هذا الدراسات الإستقصائية الموروثة وهذا لتحقيق إدارة سليمة للنظام التعليمي. وتم استخدام نتائج المسح وتفسيرها من قبل السلطات التعليمية وهكذا تم رفع مستوى البحث التربوي وتحديد السياسات التربوية. ومن أبرز المسوحات البحثية لتلك الفترة ما يلي:

أ. المسح الإحصائي الأساسي للمدارس: ويكون سنوياً، يتم إجراؤه بغرض جمع الإحصاءات الأساسية للمدارس. واشتملت عناصر المسح: عدد المدارس، عدد المعلمين المصنفين حسب الوظيفة، عدد الطلاب المصنفين حسب الصف، عدد خريجي المدارس المصنفين حسب نوع المهنة بعد التخرج.

ب. المسح الوطني للإدارة التربوية والمالية: ويكون هذا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وتتم وطنياً 3 مرات في السنة، وتمثل في مسح الإدارة التعليمية المحلية، مسح الإنفاق التعليمي المحلي، مسح الإنفاق الشخصي على التعليم.

ج. المسح الوطني للإدارة التربوية المحلية: إتمدت هذه الإجراءات منذ 1953، وكانت تهدف إلى إتاحة المعلومات حول هيكل سلطات التعليم المحلية وشملت عدد أعضاء مجلس التعليم المحلي الذي تم تحليلهم، عدد الموظفين، الإداريين، والكتابيين وغيرهم من الموظفين.

د. المسح الوطني للنفقات التعليمية المحلية: اعتمدت هذا الإجراء عام 1949، وتمثل أهدافه في استخدام معلومات كاملة وموثقة في تعديل السياسات الوطنية والمحلية والقرارات المتعلقة بدعم التعليم العام.

هـ. المسح الوطني للإنفاق الشخصي على التعليم: تم إجراء هذا النوع من المسوحات منذ 1952، يجري كل سنة ويتمثل في مسح النفقات الشخصية التي يتحملها الآباء لتعليم أطفالهم المسجلين في المدارس الابتدائية أو الثانوية العامة بهدف التحقيق في العبء المالي على الوالدين لتعليم أطفالهم.

و. المسح الوطني للإنجاز المدرسي: إعتد هذا المسح سنة 1956 بهدف قياس التحصيل الدراسي للتلاميذ في جميع المراحل على فترات دورية كأساس لإعداد البيانات من أجل تحسين التدريس وظروف التعليم العام.

ز. المسوحات الوطنية للطلبة: موجهة لخرجي المدارس الثانوية والجامعات، واعتمد بين عامي 1953 - 1960، أجرته وزارة التربية والتعليم وكانت بهدف إعداد البيانات الأساسية لصياغة الخطط التربوية المستقبلية لمواكبة التطور الاقتصادي لليابان.

يكن الهدف من كل هذه الدراسات عبر الفترات الزمنية المختلفة، في تحليل العلاقة بين تقدم التعليم والنمو الإقتصادي الوطني في سياساتها. واعتمدت في هذه الدراسات على: البحث التاريخي، تحليل الوضع الحالي، التنبؤ بالتطورات المستقبلية. (29)

الهيكلة الإداري للبحث التربوي في اليابان:

لا يختصر البحث التربوي الحديث في اليابان على الباحثين في مجال التربية فقط بل إن سياستها الجديدة شملت كل من المشرفين والمستشارين والمعلمين لتقنيات البحث وهذا لإجراء عدد محدود من الدراسات ويعتمد الهيكل الإداري للبحث التربوي على ما يلي:

وزارة التربية والتعليم: حيث تنقسم بدورها إلى 4 أقسام هي:

١- قسم الأبحاث: يكمن دوره في الترجمة ودراسة الأنشطة والسياسات التعليمية للدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة. فهو يجمع بين اليابانيين داخل الوطن والذين كانوا في البلدان الأخرى على إطلاع دقيق بالممارسات التعليمية في الخارج، وتقديم بعض التفسيرات أو التطبيقات لتلك الممارسات. ويتمثل دور قسم الأبحاث بالدرجة الأولى في جمع وتحليل المواد الأجنبية.

٢- قسم الإحصاء: يكمن دوره في جمع البيانات حول المدارس والمؤسسات التربوية. كانت في الماضي تقدم تقريراً واحداً في السنة أما في 5 السنوات الأخيرة أصبحت التقارير توفر البيانات بشكل أسرع وهذا حتى تتناسب السياسات التعليمية مع الظروف الفعلية للمدارس.

٣- قسم التحقيق: يعمل على تقديم خدمات للمجموعة الإستشارية بالوزارة. ويكن دوره في التحقق من أن مكتب البحوث في الوزارة يقدم خدماته، وينفذ المبادئ الأساسية بشكل كبير، مع تقديم مكتب

الأبحاث لقسم التحقيق مساعدات فنية من خلال عملهم المستمر للاستبيانات والمقابلات وما إلى ذلك.

❖ قسم المناهج: يكمن دوره في إعداد الكتب المدرسية، تطوير المناهج الدراسية، تقديم الأبحاث المخصصة للمواد والمناهج، الاهتمام بالمعلمين والمعلمين خاصة في الدورات الدراسية التي يتم تطويرها.

❖ معهد البحوث التربوية:

وهو معهد تابع لوزارة التربية والتعليم له اهتمام واسع بالتعليم، يضم كل من علماء النفس التربوي، علماء الاجتماع التربوي بالإضافة إلى الأشخاص المطلعين على الإدارة التربوية والتدريس ويتم الاستناد على تخصصات أخرى عند الحاجة بصفة استشارية. تشمل دراسته كل من:

❖ تطوير اختبارات القدرات الدراسية لاختيار الطلاب للمدارس العليا في اليابان.

❖ تحسين الممارسات الإدارية لتنفيذ السلم التعليمي.

❖ مدى وطبيعة إلمام الشعب الياباني بالقراءة والكتابة.

❖ طرق تقييم التقدم الذي يحرزه المتعلمون في مجالات موضوعية خاصة.

❖ أبحاث أخرى: وهي الأبحاث التي تتم داخل الجامعات ومؤسسات تدريب المعلمين، يقوم بها أساتذة علم النفس وأساتذة علم أصول التدريس، حيث يجرون هذه الدراسات بالتعاون مع طلابهم، وتقتصر على حالات ضئيلة من الأبحاث لأنهم في أغلب الأحيان يقومون بدراسات تحليلية لأبحاث أجريت من قبل بدلا من محاولات حل مشاكل اليابان.

❖ الصحف ووكالات الأخرى: تلعب دور في مجموعات البحث التربوي وهذا من خلال استطلاع آراء العامة في بعض الأحيان حول المشاكل التعليمية.

كما تسعى اليابان إلى توسيع البحث التربوي لتشمل الجامعات وأنظمة المحافظات والمدارس المحلية بالإضافة إلى سعيها نحو ضم الأبحاث الأكاديمية في الجامعات إلى معهد البحوث التربوية وهذا من أجل دراسة المشكلات التعليمية الأساسية وهو ما يساهم في زيادة البحث التربوي في الجامعات.

زيادة المشاركة على المستوى المحلي في المدارس، إذ يمكنها إنجاز تقارير سنوية عن التعليم بشكل عام وهذا من أجل مقارنة نفسها بالمدارس المحلية الأخرى. (31)

5. تجربة تايوان في مجال البحث التربوي:

في تسعينيات القرن الماضي أطلقت الحكومة التايوانية سياسات لدعم وتمويل، ووضع المعيار المرجعي لقيادة الجامعات التايوانية إلى المنافسة الأكاديمية الدولية القائمة على سياسات البحوث في مجال العلوم الاجتماعية. بالإضافة إلى ضمان جودة سياسة التعليم، باعتبار استعراض الأقران داخل المجتمع التعليمي كأحد الأساليب الرامية إلى استكمال إدارة الحكومة بما في ذلك إنشاء معاهد البحث التربوي والمكافآت الخاصة بقيمة البحث التربوي.

اهتمت تايوان بجودة البحث التربوي واعتبرته أمراً بالغ الأهمية للممارسات التعليمية وهذا من أجل تحسين التربية وممارساتها واتجاهها نحو الابتكار. ويعتبر البحث أحد الوظائف الأساسية للجامعات حيث تمثل نسبة الباحثين فيها 91,2% وهي أعلى نسبة للعام 2009. في إطار المنافسة العالمية ومعايير تصنيف الجامعات أطلقت سياسات تمويل ودعم لإنشاء المعايير الخاصة بالجامعات التايوانية الرائدة في المنافسة الأكاديمية الدولية معتمدة في هذا مؤشرات تضمن الآراء الأكاديمية أو البحث المستخدم في تقييم جودة البحث في المقالات التي يتم الاستشهاد بها كثيراً والمنشورات في المجالات العلمية الرائدة.

منظمات البحث التربوي في تايوان:

تقوم منظمات البحث في تايوان على مجموعة من المؤسسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث التربوي نوردتها فيما يلي:

أ. مجلس الأمن القومي: تأسس سنة 1959 وهو وكالة حكومية مخصصة لتغيير وتطوير العلوم والتكنولوجيا حيث يعتبر السلطة الأساسية لتمويل المنح ومشاريع الأبحاث التعليمية بشكل أساسي ويتم تصنيف التعليم فيها كأحد مجالات العلوم الاجتماعية.

ب. المؤسسة الأكاديمية (SINICA): تأسست سنة 1928 وهي الأكاديمية الأكثر شهرة في تايوان تعمل على الترويج للبحث العلمي والبحث في مجال العلوم الإنسانية وكان لها دوراً قيادياً في إطلاق المبادرات الجديدة في المجالات التطبيقية لتعين مجموعة واسعة من الاحتياجات الاجتماعية في تايوان.

ج. الأكاديمية الوطنية للبحث التربوي (NAER): تأسست في عام 2011 استغرقت 10 سنوات لدمج جميع مقاطعات تايوان، بالإضافة إلى معهد خدمة تدريب معلمي المدارس ابتدائية، والمعهد الإقليمي لخدمة تدريب معلمي المدارس الثانوية، والمعهد الوطني للترجمة والتجميع، والمعهد الوطني للموارد التعليمية والنشر حيث يعمل (NAER) كمركز تفكير في سياسات التعليم، ومعهد للبحوث على الصعيد الوطني، وهو المسؤول على البحوث الطويلة المدى والمتكاملة والمنظمة. تستخدم الحكومة نتائج أبحاثها في تطوير السياسات ذات الصلة كما أنها تخصص في مجال الاختبارات والتقييم وتطوير المناهج،

بالإضافة إلى عملها على تطوير قواعد بيانات للطلبة، وجميع الكتب المدرسية، والمصادقة على مؤهلات المعلمين. كما يهتم بالتطوير المهني لقدرة المدارس والمعلمين والقادة الإداريين المحليين.

د. الجمعية التعليمية الصينية (CES): وهي منظمة غير ربحية تأسست في عام 1930 في الصين وتم نقلها إلى تايوان سنة 1950. تعمل على تأسيس المؤتمرات الأكاديمية السنوية ونشر كتاب كل عام، لم تتمكن هذه الجمعية من الانضمام إلى الرابطة العالمية للبحث التربوي، ولكنها المجتمع التعليمي الرائد في تايوان. دون تمويل أو تأثير على جودة البحث التربوي، تركز وظائفها على التواصل مع الجمعيات الأكاديمية الأخرى، التقليل من السلطة في تشكيل السياسة التعليمية أو الموضوعات البحثية. بمقارنتها مع المنظمات الحكومية الأخرى فإنها تركز على الممارسات والأعمال المدرسية وأقل شيء جودة البحوث التعليمية.

٣ سياسات البحث في تايوان:

يملك مجلس الأمن القومي التأثير كبير على البحث التربوي وهذا من خلال استراتيجية تنمية وتخطيط وتنفيذ البحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويشمل مجموعة من النقاط تساهم في تقوية أساس البحث الأكاديمي وجودته. اشتملت هذه الإستراتيجيات ما يلي:

١- إنشاء نظام لتقييم المجالات وإدماج قواعد البيانات وتوسيع نطاقها، كما يشجع المجلس المجالات المحلية على الانضمام إلى قواعد البيانات الدولية الكبيرة لإنتاج بحوث محلية تتسق مع الاتجاهات الدولية.

٢- تأسيس مؤشرات الإستشهاد في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية التايوانية من خلال قواعد بيانات أساسية تسهل استرجاع واستشهاد المقالات من المجالات المحلية.

٣- إنشاء برنامج خاصة لكتابة الكتب، ونظام لمراجعة ونشر الكتب، وهذا لمساعدة المؤلفين الراغبين في نشر كتب متخصصة.

لذلك يتعلق البحث التربوي بالصالح العام، وهو أن تلعب جودة البحث التربوي دورا أساسيا في تعليم الممارسة وتحسين وتقديم العلوم والتكنولوجيا.

٣ تقييم آداء البحث في تايوان:

كجزء من مجال العلوم الاجتماعية يعاني البحث التربوي من نفس المشكلة والمتمثلة في تركيز الضوء على العلوم الطبيعية وإهمال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهو الإتجاه الذي لا يزال واضحا في تايوان.

كما ينبغي الربط بين النظرية والممارسة وتحسين التعليم. غير أن البحوث التعليمية تتأثر بالقدرة التنافسية الأكاديمية الدولية حيث تركز على كمية المنشورات بالإضافة إلى نوعيتها. وقد أصبحت كيفية تعزيز النوعية مسألة رئيسية في تحقيق التوازن بين إنتاجية البحوث ونوعيتها.

وحتى تكون على قدر من المنافسة الدولية اتجهت في بحثها التربوي إلى ما يلي:

لـ تشجيع نشر الأوراق باللغة الإنجليزية الأكاديمية، حيث أنها توصلت إلى أن كتابة المنشورات

باللغة الصينية لم يعد يقدم ميزة ثقافية في مجال العلوم الاجتماعية.

لـ تركيز الحكومة في جوائزها الجامعية على عدد المقالات المنشورة بدلا من جودة المقال حيث تقدم

وتكون موجهة أساسا باللغة الإنجليزية للمجلات الأجنبية.

لـ اعتماد فئات المكافآت: تشمل الراتب المؤسسي، مكافآت الرضا الشخصي، والترقية إلى رتبة

أعلى، الوصول الاختياري إلى التقدم الوظيفي في الإدارة.

وقد حظيت المنشورات باهتمام متزايد ودعم حكومي كضرورة حتمية للتنمية الوطنية وهذا جعل توجه الباحثين التربويين نحو العمل الأكاديمي أكثر ممارسة من التدريس الذي أصبح بشكل أقل.

وتخضع البحوث الاجتماعية وعلوم التربية بشكل أساسي في نتائجها إلى الرقابة الصارمة وهو أمر صعب في العلوم الاجتماعية وهذا بسبب العوامل المعقدة في المجتمع. (26)

6. نتائج الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح في هذه الدراسة والمتمثل في: "كيف ساهم البحث التربوي في تنمية التعليم

لدى دول شرق آسيا؟" ومن خلال قراءة النماذج المذكورة أعلاه نستنتج ما يلي:

أ. إن الخلفية التاريخية والتجربة المبررة التي مرت بها دول شرق آسيا جراء الحرب العالمية الأولى والثانية كانت درسا مهما، أعادت فيه النظر إلى التعليم وأهميته في تحقيق التطور، وضمان نهضة علمية قوية تحقق لها الاستمرارية.

ب. إن الرغبة في تحسين وتطوير الأنظمة التعليمية لدى هذه الدول صاحبه التخطيط الجيد، وإعادة بناء وتنظيم الهياكل التي ستقوم بهذه العملية، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة والتنسيق بينها في الكثير من الأحيان من أجل الوصول للهدف.

ج. اعتمادها على البحث التربوي في تحقيق التطور المطلوب لسياساتها التعليمية وذلك من خلال تحديد أولوياته.

د. توفير النفقات الخاصة بإجراء الأبحاث سواء كان التمويل حكومي، أي إن الإنفاق الحكومي على الأبحاث التربوية التابعة لمؤسساتها يكون عالياً، من أجل إجراء دراسات طويلة المدى والدراسات المكلفة. أما المؤسسات الخاصة فتتجهم بالأبحاث البسيطة نظراً للتكاليف العالية، بالإضافة إلى الاعتماد في تمويل الأبحاث الحكومية أو الخاصة على الجهات المانحة.

هـ. تفعيل جميع مراكز ومؤسسات البحث التربوي سواء كانت حكومية أو غير حكومية وهذا من أجل الوصول إلى جميع المستويات التعليمية وجميع فئات المجتمع. حيث تعنى بعض المنظمات الخاصة وغير الربحية في هذه الدول بتطوير النظام التعليمي في أحد أجزائه ويكون لها صدى واسع لدى المجتمع.

و. تفعيل دور الجامعات: حيث نجد أن أغلب هذه الدول تعتمد على نتائج الأبحاث الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أو المعاهد التابعة لها، وفي بعض الأحيان المعاهد الخاصة والتي تعنى بشؤون التربية، ويكون دور الجامعة أقل حظاً من التمويل أو إجراء الأبحاث لكن أغلب التطورات التي حملتها في طياتها جعلها تلتفت إلى البحث القائم في الجامعات من خلال تقديم الحوافز والترقيات وتشجيع الأساتذة الباحثين في مجال البحث التربوي خاصة.

ز. توسيع شبكة البحث التربوي: وهذا لتشمل فئات عدة في المجال التعليمي، وهو ما سموه الأسلوب الجديد في البحث التربوي، والذي يعتمد على تكوين المعلمين، الإداريين، المشرفين التربويين، المستشارين، في مجال البحث التربوي وهذا لتوسيع عملية إصلاح الأنظمة التعليمية في أبسط مستوياتها (أي إصلاح مشاكل كل فئة بواسطة الباحثين من تلك الفئة والذين يعيشون المشكل وتكون لهم الدراية بأفضل الحلول لها).

ح. رغبة هذه الدول في دخول المنافسة الدولية في مجال البحث التربوي ألزمها الاتجاه نحو كتابة المقالات العلمية باللغة الإنجليزية وهذا لضمان التطور المستمر، وقد لجأت في هذا إلى تقديم الحوافز المادية والمعنوية للباحثين.

ط. اعتمادها على النموذج الغربي في تطوير أبحاثها من خلال ترجمتها والاستفادة من تلك الخبرات، حيث نجد على سبيل المثال أن اليابان وكوريا الجنوبية يعتمدان على ترجمة الأبحاث الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية واتباع نهجها في مجال البحث التربوي.

ي. الاستفادة من خبرات نخبتها والتي أكملت دراساتها خارج الوطن، وإسهام هذه الفئة في إعادة بناء النظام التربوي والبحث التربوي بشكل عام وهذا من خلال معاشتهم للأنظمة التربوية المتطورة، ما يمنحهم

القدرة على نقل تلك المعارف بشكل أدق تفصيلاً من الإطلاع على الدراسات والأبحاث الناتجة عن تلك الدول.

ك. خلق شبكات للتفاعل والتواصل وتبادل الخبرات سواء كانت (محلية، وطنية، إقليمية، أو دولية) بين مختلف دول شرق آسيا، مما جعلها تستفيد من تجارب بعضها البعض وهذا قد يعود إلى الثقافة المتقاربة بين هاته الدول.

ل. تقييم نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها، حيث كانت الأبحاث التربوية في بدايتها تعتمد على الكم أكثر من الكيف وهذا من أجل دخول المنافسة العالمية ولكن بعد مرور فترة من تحقيقها للهدف أصبحت البحوث التربوية تخضع للرقابة الصارمة وهذا من أجل ضمان جودتها على المستوى العالمي.

م. تميم نتائج الدراسات واستخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التعليم في الحاضر والمستقبل، حيث تلجأ في إصلاحاتها الجذرية أو الجزئية إلى نتائج الدراسات التي أجريت سواء كانت في مؤسساتها الحكومية أو الخاصة، والتي تساعد على بناء السياسات التربوية وفق احتياجات المجتمع وقطاعاته المختلفة، وهذا لضمان الاستمرارية في إنتاج موارد بشرية تتوافق والتطور الحاصل والمتسارع في العالم ككل.

الخاتمة:

نخلص في نهاية مقالنا إلى أن التطور والتقدم الذي تحظى به دول شرق آسيا الآن، كان نتاج للاستثمار والإنفاق والتخطيط الجيد والمدرّس من قبل حكوماتها. وقد تم استخدام ما توصلت إليه نتائج البحث التربوي في تفعيل وتطوير أنظمتها التعليمية، وتوظيف نتائج الأبحاث في اتخاذ القرارات الصائبة، والتي كان من شأنها ضمان استمرار عجلة التنمية. كما أن الثقافة المشتركة بين هاته الدول ساهمت في بناء جسور التعاون والاستفادة من تجارب بعضهم البعض، حيث جعلت التعليم أولى أولوياتها واستخدمت البحث التربوي كوسيلة لتحقيق ذلك. إن العائد من البحث التربوي، جعل الأنظمة التربوية لهذه الدول لا تغادر المراتب 10 من التصنيفات العالمية لأفضل الأنظمة التعليمية في جودتها، وهو ما عاد على دولها بنهضة وتنمية شاملة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، ص. و. و. لاشين، ه. (2011). البحث التربوي في مجال المناهج وطرق التدريس لذوى الاحتياجات الخاصة. رسالة التربية وعلم النفس، (37)، ص 48 - 76.

2. آدم، ع. ا. (2015). التخطيط التربوي و التنمية البشرية. الامرات العربية المتحدة - الجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي.

3. أموسعيد، ع. أ. (2011). دور التعليم في التنمية، وكيف يكون التعليم أفضل استثمار. *مجلة التطور التربوي* -، (67)10، ص 30 - 33.
4. البحري، م.، و. السهلي، ع. (2012). أولويات البحث التربوي في أصول التربية في ضوء متطلبات التنمية لقضايا التعليم العالمي من وجهة نظر المختصين التربويين. *رسالة ماجستير منشورة* ص 1 - 187.
5. بلجل، ع. (2016). التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر. *جامعة الحاج لخضر، الجزائر: أطروحة دكتوراه منشورة* ص 120.
6. الجوارنة، أ. ب.، و. وصوص، د. م. (2008). *التنمية البشرية المستدامة والانظم التعليمية*. عمان: دار الخليج ص 62.
7. الحر، ع. أ. (2010). *أدوات المدرسة المستقبل التنمية المهنية*. الرياض: مكتب العربي لدول الخليج ص 4.
8. الحوت، م. ص.، و. شاذلي، ن. ع. (2007). *التعليم و التنمية*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ص 51.
9. رائد الحجار، و محمد حسن الأستاذ. (2005). *نحو خريطة بحثية تنموية في البحث التربوي الاكاديمي*. *مجلة جامعة الاقصى: سلسلة العلوم الانسانية*، ص 249.
10. سالم، ع. ح. (2010). *الفكر العربي التموي في ظل العولمة* ص 23.
11. السروجي، ط. م.، م. م.، و. علق، أ. م. (2001). *التنمية الاجتماعية المثلث والواقع*. جامعة حلوان: الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع ص 14.
12. عسيري، ف. ي. (2020). *تطورات الإنتاج المعرفي في الجامعات السعودية في ضوء تصنيف التايمز البريطاني "تصورات مقترح"*. *أطروحة دكتوراه منشورة*. جامعة أم القرى، كلية التربية المملكة العربية السعودية ص 144.
13. العلاق، م. (2010). *المشكلات التي تواجه البحث التربوي في وزارة التربية*. *مجلة كلية التربية الاساسية*. (65)، ص 252.
14. علي، أ. ش. (2007). *البحث التربوي لدى المشرفين التربويين و الاختصاصيين*. *اهل البيت*، (5)، 245-276.
15. عليوي، أ. ز. (2014). *المرأة العراقية و إشكالية التعليم و التنمية و سوق العمل*. *لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية*، (15)، ص 25 - 1.
16. غنام، م.، و. العجمي، م. (2009). *إعداد خريطة للبحث التربوي لمواجهة بعض مشكلات الواقع التعليمي بمحافظة الدقهلية*. *الجمهورية المصرية، جامعة المنصورة* ص 44.
17. قنوص، ص. م. (1999). *أزمة التنمية* (الطبعة 2). القاهرة، مصر: الثقافية، الدار الدولية للاستثمارات ص 18.
18. محمد عبد الله البيلي. (1993). *واقع البحث التربوي ومعوقاته في دولة الامارات العربية المتحدة*. (جامعة الامارات، المحرر) *مجلة كلية التربية*، ص 125.
19. محمود، ح. ش. (2006). *البحث التربوي للمعلمين و المعلمات*. ط 3. حائل: دار الأندلس للنشر و التوزيع ص 41.
20. المزين، س.، و. سكيك، س. (2013). *دور البحوث العلمية في تطوير العملية التربوية في مراحل التعليم العام بمحافظة غزة*. *مقدم الى المؤتمر البحث العلمي*، ص 11.
21. مساعد النوح، ب. ع. (2004). *مبادئ البحث التربوي* (ط 1). الرياض: مكتبة الراشد- ناشرون ص 20.
22. مطانوس مخائيل. (2006). *مشكلات البحث التربوي كما يراها اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سورية*. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية و علم النفس*، 4(1)، ص 2 - 37.
23. مطاوع، إ. ع. (2002). *التنمية البشرية بالتعليم و التعلم*. (éd. ط 1). القاهرة: دار الفكر العربي ص 25.

المراجع الأجنبية:

24. Arfah Aziz. .(1991) *Educational Research in Southeast Asia*. Paris/Stockholm: UNESCO and IIE , p83
25. Cheng Kai-ming Cheng Kai-ming. .(1991) *Challenging the North-South Paradigm: Educational Research in East Asia*. Paris/Stockholm: UNESCO and IIE,p135
26. Jia Li Huang. .(2016) Challenges in Education Research in Taiwan: Research Institutes. *Excellence in Higher Education* ، 7 ، p 7 – 37
27. John W. Best و James V. Kahn. .(1999) *RESEARCH IN EDUCATION*) EIGHTH EDITION). Boston l London l Toronto l Sydney l Tokyo l Singapore: Allyn & Bacon,p18
28. Leander Boykin. .(1972) Why reaserch in education? *Education Leadershi*,p593
29. Tokyo RYojI ITO. .(1962) EDUCATIONAL RESEARCH IN JAPAN. *Int Rev Educ* ، 8,p 192 - 199
30. Ulf Fredriksson ،Kanakano N Kusanagi ،Petros Gougoulakis ،Yaka Matsuda و Yuto Kitamura. .(2020) A Comparative Study of Curriculums for Education for Sustainable Development (ESD) in Sweden and Japan. *sustainability*،(3)12 ، P11 - 23
31. Vivian Edmiston. .(1949) Educational Research in Japan. *The Journal of Educational Research*،(3)43 ، P 281 - 286
32. Zhou Nanzhao. .(1991) *Educational Research in China: An Overview of the Current Situation*. Paris/Stockholm: Institute of International Educational Planning, Unesco/International Education Stockholm University, p 111